EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

عندما تتخلى التغطية عن السؤال..
تبدأ في مطاردة الضحايا

أخلاقيات الصحافة والتغطية المهنية للحوادث

أعاد حادث الدواويس بمحافظة الإسماعيلية طرح أسئلة تتجاوز عدد الضحايا والمصابين وملابسات التصادم، إلى الطريقة التي تغطي بها الصحافة الحوادث نفسها: من نصور؟ ومن نسأل؟ وما الذي نعتبره القصة الصحفية؟ ومن ينبغي أن يكون في دائرة السؤال والمساءلة؟ الحادث وقع بين مركبتين كانتا تنقلان عمالًا بمنطقة الدواويس، وأعلنت وزارة الصحة أن ١٦ من المصابين كانوا دون الثامنة عشرة، فيما أشارت التغطيات اللاحقة إلى ارتفاع حصيلة الوفيات وأن غالبية الضحايا من الأطفال. وبالنسبة إلى أسباب التصادم والمسؤوليات المترتبة عليه، فإن التحقيقات الرسمية هي التي ينبغي انتظار نتائجها، لا الروايات الأولية المتداولة بعد الحادث لكن الحادث يطرح قصة أخرى لا تحتاج إلى انتظار نتيجة التحقيق:

كيف تعاملت بعض التغطيات الصحفية مع الضحايا والناجين، خصوصًا الأطفال؟

في الساعات الأولى لأي حادث كبير تكون الصور جاهزة، والناجون في موقع الحدث أو المستشفيات، والأسر تعيش لحظات الخوف والفقد، وتجد الكاميرات أمامها مشاهد شديدة القسوة والتأثير. طفل خرج لتوه من الحادث، طفلة فقدت شقيقتها، مصاب ما زال تحت تأثير الصدمة، وملابس تحمل آثار الدماء والإصابات.
كل ذلك شديد التأثير. لكن هل كل ما يمكن تصويره يجب أن يُصور؟ وهل كل شهادة يمكن الحصول عليها في تلك اللحظة يجب أن تُنشر؟
والأهم: بينما تلاحق الكاميرا الناجي وتسأله عما شاهده، من يسأل عن الظروف التي وضعته في هذه الرحلة من الأصل؟
لماذا كان أطفال يعملون؟ ما أعمارهم؟ هل كان تشغيلهم متفقًا مع القانون؟ ماذا كانوا يعملون تحديدًا؟ ما أجورهم وساعات عملهم؟ كيف كانوا ينتقلون إلى أماكن العمل؟ من نظم الرحلة؟ وما علاقة جهة التشغيل أو مقاول العمال بالنقل، إن وجدت؟ وهل استوفت المركبات المستخدمة الاشتراطات المقررة؟
ثم سؤال أكبر: هل نحن أمام حادث منفرد، أم أن حوادث انتقال العمال والعاملات تستحق أن تبحث الصحافة عن نمطها وحجمها وأسبابها بالبيانات؟
المشكلة ليست في أن تستمع الصحافة إلى الضحية. شهادات الضحايا والناجين جزء أصيل من العمل الصحفي.
المشكلة تبدأ عندما يصبح الوصول إلى الضحية بديلًا عن الوصول إلى المسؤول، ويصبح تصوير الألم بديلًا عن التحقيق فيما وراءه.
طفل خرج من حادث.. هل المقابلة هي الأولوية؟
للأطفال الحق في أن تُسمع أصواتهم وأن تُروى تجاربهم، لكن الطفل الموجود في حالة صدمة أو فقد ليس مصدرًا صحفيًا عاديًا.

عندما يخرج طفل أو طفلة لتوه من حادث، وقد فقد شقيقًا أو صديقًا أو شاهد الموت أمامه، لا ينبغي أن يكون السؤال الأول ببساطة: ماذا حدث؟
هناك أسئلة تسبق تشغيل الكاميرا: هل توجد ضرورة صحفية لإجراء المقابلة في هذه اللحظة؟ هل تسمح حالة الطفل الجسدية والنفسية بذلك؟ ماذا ستضيف شهادته ولا يمكن معرفته من مصدر آخر؟ هل توجد ضرورة لإظهار وجهه؟ وهل يمكن الانتظار حتى يصبح في حالة أفضل؟
ويصبح الأمر أكثر حساسية عندما تظهر على الطفل آثار الحادث أو الدماء أو الإصابة، أو عندما يُطلب منه أن يستعيد أمام الكاميرا اللحظات التي فقد فيها شخصًا قريبًا منه.
المعيار هنا ليس فقط: هل نستطيع إجراء المقابلة؟ بل: لماذا نحتاج إليها الآن؟
وهل القيمة الصحفية المتحققة منها أكبر من الضرر المحتمل؟

المسؤولية لا تنتهي عند من حمل الكاميرا ولا ينبغي اختزال المشكلة في مراسل أو مصور اتخذ قرارًا غير مناسب في موقع الحادث.
المادة تصل إلى غرفة الأخبار.هناك من يشاهدها، ومن يحررها، ومن يختار العنوان والصورة المصغرة، ومن يقرر إظهار الوجه، ومن يقرر النشر أو البث.
تستطيع المؤسسة ألا تنشر المقابلة حتى لو أجريت. تستطيع حماية هوية الطفل. وتستطيع استخدام المعلومات الضرورية دون استخدام المشهد نفسه. وجود الفيديو لا يجعل نشره واجبًا.والسبق لا يلغي المسؤولية التحريرية. السؤال الذي يسبق الحادث: لماذا كان الأطفال يعملون؟

وجود أطفال بين عمال وعاملات في رحلة مرتبطة بالعمل ليس مجرد تفصيل يزيد من قسوة الخبر. العمر هنا معلومة صحفية وقانونية.
أصدر وزير العمل في مارس ٢٠٢٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٦ بشأن تنظيم قواعد تشغيل وتدريب الأطفال وحظر عملهم في المهن الخطرة. وينص القرار، وفق وزارة العمل، على حظر تشغيل الأطفال قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي أو قبل بلوغ ١٥ عامًا، مع السماح بالتدريب المهني اعتبارًا من سن ١٤ عامًا وفق ضوابط محددة. كما حدد عمل الأطفال المسموح لهم بالعمل بما لا يتجاوز ست ساعات يوميًا، ومنع تشغيلهم في ساعات إضافية وأيام الراحة والعطلات، وحظر تشغيلهم بين السابعة مساء والسابعة صباحًا.
وهنا تبدأ أسئلة كان ينبغي أن تكون في قلب التغطية.

ما سن كل طفل؟ هل أتم مرحلة التعليم الأساسي؟ هل كان يعمل أم يتدرب؟ من قام بتشغيله؟ هل كانت جهة التشغيل تعرف عمره؟ هل كان منتظمًا في التعليم؟ وهل سبق للجهات المختصة التفتيش على مكان العمل؟

وفي المقابل، لا ينبغي للصحافة أن تعتبر كل شخص دون الثامنة عشرة يعمل بالمخالفة للقانون لمجرد سنه. السن نقطة البداية، لا نهاية التحقيق.بعده تأتي طبيعة العمل، وظروفه، وساعاته، ومخاطره، وتأثيره في التعليم. عبارة «عامل زراعي» لا تكفي إذا كان الطفل في سن يسمح له قانونًا بالعمل، يبقى السؤال: ماذا كان يعمل تحديدًا؟ فعبارة «عامل زراعي» واسعة.

هل كان يجمع محصولًا؟ هل يحمل أوزانًا؟ هل يستخدم آلات أو أدوات؟ هل يتعامل مع مبيدات أو مواد كيميائية؟ كم ساعة يعمل؟ ما ظروف الحرارة والتعرض للشمس؟ وهل يؤثر العمل في انتظامه بالدراسة؟

وهناك أيضًا اليوم الكامل للطفل العامل.
متى يغادر منزله؟ كم تستغرق الرحلة إلى مكان العمل؟ متى يبدأ العمل وينتهي؟ ومتى يعود؟ قد تكون ساعات العمل نفسها في الحدود المقررة قانونًا، لكن ذلك لا يكفي وحده لفهم أثر يوم العمل الكامل على تعليم الطفل وصحته وحياته اليومية. وكم كان الأجر؟

الأجر أيضًا جزء من القصة، كم يحصل العامل أو العاملة في اليوم؟ وكم يحصل الطفل؟ هل الأجر ثابت أم مرتبط بكمية العمل؟ هل العمل موسمي أم منتظم؟ من يتحمل تكلفة الانتقال؟ وهل تخصم من الأجر؟ وكم يتبقى للعامل بعد النقل والطعام؟

قد تقود الإجابات إلى الفقر، أو ضعف الدخل، أو هشاشة فرص العمل بوصفها عوامل تدفع بعض الأسر والعاملين إلى قبول ظروف أكثر خطورة. لكن الصحافة لا تبدأ بهذا الاستنتاج ثم تبحث عما يؤيده.تجمع المعلومات أولًا، ثم تفسر.

كيف كان هؤلاء العمال ينتقلون؟
نوع المركبة ليس تفصيلًا ثانويًا في حادث من هذا النوع. وفي الوقت نفسه، لا يكفي وصف المركبة بأنها «ربع نقل» لإصدار حكم على قانونية استخدامها. المطلوب معرفة نوع الترخيص، والاستخدام المصرح به، وعدد الأشخاص الذين كانت تقلهم، ومدى استيفاء طريقة النقل والتجهيزات للاشتراطات المقررة، والحالة الفنية للمركبة وما ستنتهي إليه التحقيقات بشأنها. ثم يأتي السؤال الذي قد يكشف جزءًا أكبر من القصة: من نظم الرحلة؟ هل استأجر العمال المركبة بأنفسهم؟ هل وفرتها جهة التشغيل؟ هل يوجد مقاول عمال أو وسيط يجمع العمال من القرى وينقلهم إلى المزارع أو أماكن العمل؟ من يتحمل التكلفة؟ وهل تخصم من أجور العمال؟ وهل كانت الرحلة تتم بصورة منتظمة؟

الإجابة هي التي ستحدد ما إذا كانت وسيلة الانتقال اختيارًا فرديًا أم جزءًا منتظمًا من عملية التشغيل، ومن كان ينتظرهم في نهاية الرحلة؟
إذا ظلت التغطية تتحرك بين موقع الحادث والمستشفى ومنازل الضحايا، فقد يبقى طرف أساسي خارج الصورة. إلى أين كان العمال ذاهبين أو من أين كانوا عائدين؟ من كان يشغلهم؟ كيف جرى الاتفاق على العمل؟ هل تم التعامل معهم مباشرة أم من خلال وسيط أو مقاول عمال؟ ما طبيعة العمل والأجر؟ هل تعرف جهة التشغيل أعمار الأطفال؟ ومن كان ينظم انتقالهم؟

هذه الأسئلة لا تعني اتهام صاحب العمل أو أي طرف آخر بالمسؤولية عن التصادم. فالسبب المباشر للحادث شيء، والظروف التي أحاطت بالعمال قبل وقوعه شيء آخر. قد تنتهي التحقيقات إلى أن التصادم سببه خطأ بشري أو عطل فني أو حالة الطريق أو عامل آخر، لكن ذلك لن يجيب وحده عن سؤال لماذا كان أطفال يعملون، أو كيف كانوا ينتقلون، أو من نظم تشغيلهم ونقلهم.

معرفة كيف وقع التصادم لا تغني عن معرفة الظروف التي سبقته. المسؤول ليس مصدرًا للتصريح فقط بعد الحوادث تظهر الجهات الرسمية عادة في الأخبار بوصفها مصادر للأرقام: عدد الوفيات والمصابين، المستشفيات التي استقبلتهم، التعويضات، والتحقيقات والإجراءات العاجلة. وقد شهد حادث الدواويس بالفعل إعلان إجراءات حكومية عاجلة ومتابعة للتحقيقات والرعاية والتعويضات. كل ذلك مهم، لكنه ليس نهاية وظيفة الصحافة.

إذا كانت للجهة صلة اختصاص بالأسئلة التي كشفها الحادث، فهي ليست مصدرًا للحصول على تصريح فقط، وإنما طرف يجب أن يُسأل. وزارة العمل ينبغي أن تُسأل عن التفتيش على العمالة الزراعية والموسمية وتشغيل الأطفال، وما إذا كانت لديها بيانات عن المخالفات في المناطق والقطاعات المعنية. والجهات المختصة بحماية الطفل ينبغي أن تُسأل عن آليات الرصد والتدخل والتنسيق مع العمل والتعليم والتضامن والجهات المحلية. وأجهزة المرور ينبغي أن تُسأل عن الوضع القانوني والفني للمركبات المستخدمة، وضوابط نقل العمال، وحجم المخالفات التي ترصد في هذا النوع من النقل. والجهة المسؤولة عن الطريق ينبغي سؤالها عن سجل الحوادث والصيانة وإجراءات السلامة. وجهة التشغيل، إذا أمكن تحديدها، يجب أن تُسأل عن علاقتها بالعمال، وكيف يتم الاتفاق معهم، ومن ينظم انتقالهم. هناك فارق كبير بين أن نسأل المسؤول: ماذا فعلتم بعد الحادث؟ وأن نسأله:ماذا كان اختصاصكم قبل وقوعه؟ وماذا كنتم تعرفون؟ وماذا فعلتم في حدود هذا الاختصاص؟

طرح هذه الأسئلة لا يعني إدانة أي جهة. وظيفة الصحافة ليست توزيع المسؤوليات القانونية قبل انتهاء التحقيق، وإنما معرفة من يجب أن يُسأل، ثم اختبار الإجابات بالوقائع والوثائق والبيانات. الدولة تحصي حوادث الطرق..

لكن ماذا نعرف عن انتقال العمال؟ الدولة المصرية لديها بالفعل منظومة رسمية لإحصاء حوادث الطرق، ويصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء «النشرة السنوية لنتائج حوادث السيارات والقطارات»، التي تهدف إلى حصر نتائج حوادث السيارات والقطارات على مستوى المحافظات والطرق. وأصدر الجهاز في يونيو ٢٠٢٦ النشرة الخاصة بعام ٢٠٢٥.

لكن حادث الإسماعيلية يفرض سؤالًا أكثر تحديدًا: هل توجد بيانات رسمية منشورة تسمح بمعرفة عدد العمال والعاملات الذين يموتون أو يصابون أثناء انتقالهم إلى العمل أو العودة منه؟ وكم كان بينهم من الأطفال؟ وفي أي قطاعات يعملون؟ وما أنواع المركبات المستخدمة في نقلهم؟

لا يصح افتراض أن الدولة لا تجمع هذه المعلومات لمجرد أنها لا تظهر بهذا التصنيف في البيانات العامة التي نصل إليها.

السؤال المهني الأدق هو: هل تجمع الجهات المختصة هذه البيانات بهذا المستوى من التفصيل؟ وإذا كانت تجمعها، فهل هي متاحة بما يسمح للصحافة والباحثين بتقدير حجم المشكلة وتقييم السياسات؟

الفارق مهم. فمعرفة عدد حوادث الطرق لا تكفي وحدها لمعرفة حجم مخاطر انتقال العمال إلى العمل. وهذه مسألة تتعلق بالحوكمة بقدر ما تتعلق بالإحصاء: لا يمكن تقييم مشكلة لا نعرف حجمها، ولا تقييم سياسة من دون بيانات تسمح بقياس أثرها. لا تعلنوا «ظاهرة».. اختبروها وجود حوادث سابقة لمركبات تقل عمالًا، وظهور أطفال في بعض هذه الوقائع، يبرران فتح الملف، لكنهما لا يكفيان وحدهما لإعلان أننا أمام «ظاهرة» قبل بناء حصر موثق. وهنا تستطيع الصحافة أن تفعل شيئًا لا يحتاج إلى انتظار الحادث التالي. يمكن بناء قاعدة بيانات لثلاث أو خمس سنوات: مكان الحادث وتاريخه، نوع المركبة، عدد الوفيات والمصابين، أعمارهم، النوع الاجتماعي، القطاع الذي يعملون فيه، طبيعة العمالة، وهل كانوا متجهين إلى العمل أو عائدين منه، ومن نظم النقل، وما الأسباب التي انتهت إليها التحقيقات، وما الإجراءات التي اتخذت بعد كل واقعة. ثم نطرح السؤال: ماذا تغير بعد الحادث السابق؟ عندها فقط نستطيع أن نعرف ما إذا كنا أمام وقائع منفصلة أم نمط متكرر، وأن نقول ذلك بالأرقام لا بالانطباعات. ليست كل صورة متاحة صورة ينبغي نشرها

المشكلة نفسها تمتد إلى الصور ومقاطع الفيديو. صور الأطفال والمصابين والناجين في حالات الانهيار، ومشاهد الجثامين والدماء والإصابات، ليست مواد عادية لمجرد أنها حقيقية أو لأنها انتشرت بالفعل على مواقع التواصل الاجتماعي. قبل النشر، ينبغي أن تسأل غرفة الأخبار: ماذا تضيف الصورة إلى معرفة الجمهور؟ هل يحتاج القارئ إلى رؤية وجه الضحية أو آثار إصابتها لفهم الواقعة؟ هل توجد ضرورة لكشف الهوية؟ هل توجد صورة أخرى تحقق القيمة الصحفية نفسها بضرر أقل؟ وهل الاختيار قائم على القيمة الإخبارية أم على قدرة المشهد على إحداث الصدمة وجذب التفاعل؟

سبق مؤسسة أخرى إلى نشر الصورة لا يعفي المؤسسة التي تعيد نشرها من اتخاذ قرار تحريري مستقل. لكل غرفة أخبار قرارها، ولكل قرار مسؤوليته. عندما يغيب السؤال الوصول إلى الضحية غالبًا هو الجزء الأسهل من التغطية. المستشفى معروف، والقرية يمكن الوصول إليها، والأسرة موجودة، والطفل الناجي أمام الكاميرا. أما معرفة صاحب العمل فتحتاج بحثًا. والوصول إلى مقاول العمال أو الوسيط يحتاج تتبعًا والحصول على بيانات التفتيش يحتاج اتصالات. والتحقق من ترخيص المركبة يحتاج معلومات رسمية. والبحث في سجل الطريق يحتاج بيانات.وبناء قاعدة للحوادث السابقة يحتاج أيامًا وربما أسابيع. لكن سهولة الوصول إلى المصدر ليست معيارًا لأهميته الصحفية المشكلة ليست في توثيق الألم؛ فهذا جزء أصيل من الصحافة، المشكلة عندما يصبح توثيقه بديلًا عن السؤال، عندما نعرف ماذا قالت طفلة فقدت شقيقتها، ولا نعرف من كان يشغلها. وعندما نعرف ماذا شاهد طفل لحظة التصادم، ولا نعرف طبيعة عمله أو أجره. وعندما نرى الدماء على ملابس الناجين، ولا نعرف من نظم رحلتهم. وعندما نعرف ماذا فعل المسؤول بعد الحادث، ولا نسأله ماذا كان اختصاصه قبله. عندها لا تكون المشكلة مجرد مقابلة غير ملائمة أوصورة كان ينبغي التفكير مرتين قبل نشرها. المشكلة أن التغطية اختارت السؤال الأسهل وتركت السؤال الأصعب. وقد تتحول الصحافة، دون أن تقصد، من مراقبة أصحاب السلطة والمسؤولية إلى مراقبة ألم من لا يملكون أيًا منهما.

الصحافة لا تنتهي بانتهاء الجنازة بعد أيام من الحادث، ينبغي أن تعود الصحافة إلى أعمار الأطفال، وطبيعة العمل، والأجور، والنقل، والتراخيص والتفتيش. وبعد أسابيع، تعود إلى نتائج التحقيقات والإجراءات التي اتخذتها الجهات المختصة. وبعد أشهر، تسأل: هل تغيرت طريقة نقل العمال؟ هل تغير التفتيش؟ هل عولجت المخاطر التي كشفت عنها التحقيقات؟ وهل أصبحت لدينا بيانات أفضل؟ ثم يأتي السؤال الذي يختبر قيمة كل ما سبق: هل تغير شيء، أم وقع حادث آخر بالطريقة نفسها ؟

هنا يتحول الحادث من خبر عابر إلى ملف للمساءلة العامة. ليس المطلوب من الصحافة أن تدير الكاميرا بعيدًا عن الضحايا.

الناجون والضحايا وأسرهم أصحاب أصوات وتجارب وحقوق، وشهاداتهم ضرورية لفهم ما حدث وأثره الإنساني والاجتماعي، متى جرى الحصول عليها بطريقة تحترم الكرامة والخصوصية وتقلل الضرر. لكن الشخص الأكثر ضعفًا في القصة لا ينبغي أن يصبح الشخص المطالب بالإجابة عن أكبر عدد من أسئلتها.

الطفل يستطيع أن يخبرنا بما رآه. والعامل يستطيع أن يصف ظروف العمل والرحلة. والأسرة تستطيع أن تروي ما فقدته. أما من شغّل الطفل، وهل كان تشغيله متفقًا مع القانون، ومن نظم النقل، وهل كانت المركبة مستوفية للشروط، وأين كانت الرقابة، وهل تكررت هذه الحوادث، وماذا فعلت الجهات المختصة بعد الوقائع السابقة، فهذه ليست أسئلة ينبغي تحميل الضحية عبء الإجابة عنها. هذه أسئلة الصحافة إلى من يملكون السلطة والمسؤولية والاختصاص والمعلومة.

وربما تختصر قاعدة واحدة الفارق بين صحافة تكتفي بتوثيق المأساة وصحافة تحقق فيما وراءها: الضحية تُسمع وتُحمى، والمسؤول يُسأل ويُختبر كلامه ويُساءل. فليس المطلوب أن تتوقف الصحافة عن رؤية الألم، وإنما ألا تنسى، وهي تراه، أن تبحث عما وراءه. وحين تتخلى التغطية عن السؤال، قد ينتهي بها الأمر إلى ملاحقة الضحايا والدماء بدلًا من ملاحقة المسؤولية.

قائمة المصادر:

- قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ – وزارة العمل المصرية
- المصدر التشريعي الأساسي المنظم لعمل الأطفال، ويُستند إليه قبل القرارات التنفيذية.
- النص الرسمي لقانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ – وزارة العمل.
- قرار وزير العمل رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٦ بشأن تنظيم تشغيل وتدريب الأطفال وحظر عملهم في المهن الخطرة – ٢٦ مارس ٢٠٢٦
- وزارة العمل تؤكد فيه حظر تشغيل الأطفال قبل إتمام التعليم الأساسي أو قبل بلوغ ١٥ عامًا، مع السماح بالتدريب المهني من ١٤ عامًا وفق الضوابط المقررة.
- وزارة العمل – قرار تنظيم تشغيل وتدريب الأطفال رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٦
- وزارة القوى العاملة
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النشرة السنوية لنتائج حوادث السيارات والقطارات لعام ٢٠٢٥
- هذه النشرة هي المصدر الإحصائي الحكومي الأساسي للمادة في ما يتعلق بحوادث الطرق. يوضح CAPMAS أنها تحصي حوادث المركبات والقطارات وأسبابها ونتائجها على مستوى المحافظات والطرق السريعة، وإنتاج الإصدار يعود إلى يونيو ٢٠٢٦.
- CAPMAS – النشرة السنوية لنتائج حوادث السيارات والقطارات لعام ٢٠٢٥
- مركز بيانات التعداد
- اليونيسف – المبادئ التوجيهية بشأن التغطية الإعلامية الأخلاقية للأطفال، النسخة العربية الرسمية
- وهذا أفضل مرجع دولي للمادة؛ لأنه ينص على احترام كرامة الطفل وخصوصيته، وإعطاء الأولوية لمصلحته الفضلى، والحماية من الأذى، وتجنب الأسئلة التي تعيد تنشيط الألم والحزن الناتجين عن الأحداث الصادمة.
- اليونيسف – المبادئ التوجيهية بشأن التغطية الإعلامية الأخلاقية للأطفال
- اليونيسف – الإرشادات التفصيلية للصحفيين بشأن مقابلة الأطفال والتغطية المتعلقة بهم
- مصدر داعم للمصدر السابق، ويتناول بصورة أكثر تفصيلًا المقابلات، والخصوصية، والحماية من الضرر، والتعامل مع هوية الطفل وصورته.
- UNICEF – Guidelines for journalists reporting on children

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

عن المؤسسة

بيت خبرة مستقل، ومتخصص في قضايا الصحافة والإعلام، يعمل على حماية حرية التعبير، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام، وتطوير بيئتها التشريعية والمؤسسية في مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالعدالة الجندرية ودور الإعلام في دعم مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدء نشاطه عام ٢٠١٣، يدعم المرصد حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في بيئات عمل آمنة ومستقلّة، من خلال تطوير بدائل للسياسات العامة، وتقديم مقترحات تشريعية، وإطلاق أنشطة مناصرة قائمة على الأدلة، وتنفيذ برامج تدريب، وبناء قدرات مهنية متخصصة، إضافةً إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم الدعم القانوني المرتبط بممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وحفظ الذاكرة المهنية.

ينتج المرصد معرفة معاصرة ومحدَّثة تسهم في تطوير بيئات العمل الإعلامي، وتعزيز الاكتساب المستمر للمهارات، وتقوية قدرة العاملين/ات في المجال على مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية والبيئية، والتعامل مع التحولات المتسارعة في مجال حرية التعبير وصناعة الإعلام، كما يعمل على دمج المقاربة الجندرية في السياسات والممارسات الإعلامية، ودعم الأصوات المهمَّشة، وتعزيز دور الإعلام كأداة للتنمية والتمكين المجتمعي، وترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية في العمل الصحفي والإعلامي.

يتعاون المرصد مع الجهات الحكومية والتشريعية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الصِلة، وهو مسجَّل برقم ٥٨٠٥ لسنة ٢٠١٦، وفقًا لقانون تنظيم العمل الأهلي المصري.

eojm.org
info@eojm.org
www.eojm.org